

# هجرة الكفاءات العربية في ظل العولمة

د. عبد الله سعيد باحاج

أبعادها وأسبابها ونتائجها وسبل معالجتها ٢ / ١

**أولاً: ما هو المقصود بالكفاءات وماذا تعني العولمة؟**

الكفاءات هي جزء من قوة العمل الناشطة اقتصادياً في المجتمع. وتنقسم قوة العمل كما هو معروف إلى ثلاثة مستويات: دنيا ووسطى وعليا والعليا هي المعنى بها مصطلح (الكفاءات)، وهي بدورها تنقسم إلى ثلاثة مستويات كما يلي:

١. كفاءات جامعية (بكالوريوس أو ليسانس أو فريزيا من ذلك، وكذلك أصحاب الخيرات الطويلة المكتسبة).
٢. كفاءات ما بعد الجامعة (ماجستير أو دكتوراه).
٣. كفاءات تخصصية نادرة، وهي المعنية أكثر بهجرة العقول.

أما العولمة فهو مصطلح المقصود به جعل العالم في بوتقة اقتصادية واجتماعية وعلمية وإعلامية واحدة حتى وإن ظلت الكيانات السياسية قائمة. والمهم في العولمة إزالة الحدود الفعلية أو الوهمية الفاصلة بين الشعوب والأمم في انتقال رؤوس الأموال والبشر والأفكار والبضائع والخدمات والمعلومات. وربما تعتبر فكرة العولمة بديلاً متطوراً عن فكرة الانتماء العالمية والمجتمع العالمي الواحد الذي تذوب فيه الحدود والكيانات، إذ إن العولمة لا ترفض وجود الحدود السياسية ولا تسعى إلى إزالة الكيانات القائمة وإنما تسعى إلى تسهيل انتقال البشر والأموال والأفكار والمعلومات والمنتجات المصنعة والمواد الخام والخدمات.

وبما أن الغرب هو المسيطر حالياً على حركة الإنتاج الصناعي والتطور التكنولوجي في نقل المعلومات والمواد الخام ورؤوس الأموال فهو يرى أن نموذج الحضاري هو الأحق بالتنميط لتطبيق مفهوم العولمة. ولا شك أن بعض المنظومات الاقتصادية الأخرى في العالم كالمنظومة العربية والإسلامية والمنظومة الإفريقية وكتلة الصين الشعبية وغيرها ترى في تطبيق العولمة بالرؤى الغربية ظلماً لها، بل جعلها أداة للاستخدام والإنتاج دون الحصول على مردود الحقيقي لهذا الاستخدام والإنتاج، أي أنه شكل من أشكال العبودية والاستعمار المستحدث. ولعل ما يؤثر العرب والمسلمين في العولمة هو إصرار الغرب على إدماج إسرائيل وهي الكيان العنصري والاستيطاني والمغتصب لأرض فلسطين العربية في هذا النظام العالمي الجديد، وبما يعنيه من ضياع أبدي للحقوق التاريخية للعرب والمسلمين في أرض فلسطين. ولعل ما تشهده الأراضي الفلسطينية اليوم من أحداث دموية وإصرار إسرائيلي على البطش بأهلنا في فلسطين هو حلقة من حلقات تثبيت نظام العولمة بروية عربية وبإعادة عربية ووفق مصالح عربية لا تنظر فيها بعمق وإنصاف إلى مصالح شعوب وأمم العالم الأخرى من مسلمين وغير مسلمين وما تخزنه من قيم نافعة وموروث إيجابي.

ومن هنا نرى أن العولمة هي - كما قلنا - شكل مستحدث من أشكال الاستعمار الغربي للعالم. ولذلك فإننا سننظر في هجرة الكفاءات العربية إلى خارج الوطن العربي في ظل هذه الرؤية الغربية لمفهوم العولمة لتبين بوضوح مدى خسارة شعوبنا العربية وأمتنا الإسلامية في أعز ما تملكه من موارد حقيقية وهو كفاءاتها البشرية وعقولها المستنيرة والواعية والمدركة لكيفية التخطيط السليم لبناء المستقبل الأفضل المنشود. وسنخلص من كل ذلك إلى أن حماية هذا المستقبل هي مسؤولية الأنظمة والحكومات العربية والإسلامية، وإيضاً مسؤولية منظمات المجتمع المدني، وكذلك هي مسؤولية فردية تقع على كاهل كل فرد من هذه الكفاءات قبل أن يتخذ قراره بالهجرة الدائمة إلى دول الغرب. ولا يعني قولنا هذا أننا نعارض الاستفادة المباشرة من تقنيات الغرب لتطوير مجتمعاتنا من خلال الإقامة المؤقتة لبعض الكفاءات العربية في الغرب، وإنما المقصود هو أن يظل هناك ارتباط جذري بين الكفاءة المهاجرة إلى الغرب والموطن الأصلي لها بحيث تساهم بدورها الفاعل في التنمية الجادة.

**ثانياً: إطلالة عامة على تنقل الكفاءات العربية في داخل الوطن العربي ودورها في التنمية العربية**

يكفي أن نشير في هذا المقام إلى أن ما شهدته الأقطار العربية من نهضة وتنمية خلال النصف الأخير من القرن العشرين، أي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان يعود في الأساس إلى جهود الكفاءات العربية التي غادرت مواطنها العربية المحدودة إلى أرجاء بعيدة وضيحة من بقاع الوطن العربي الكبير، وجادت بجهدها وعرقها وستوات من كفاءتها من أجل رفع مستوى الإنسان العربي في ميادين ستي، الصحية منها والعلمية والتعليمية والاقتصادية والزراعية والصناعية والإعلامية والخدماتية وغيرها. ومن ذلك نلمس ما بذله إخواننا المصريون في الحقبة الناصرية من جهود خلافة في تنمية الشعوب العربية عمت أرجاء الوطن العربي الواسع من سواحل المحيط الأطلسي غرباً إلى شواطئ الخليج العربي شرقاً، ومن بلاد الشام وأرض الرافدين شمالاً إلى جنوب الجزيرة العربية والسودان والصومال جنوباً. وكذلك ما ساهم به أشقوانا العراقيون والسوريون واللبنانيون والفلسطينيون والأردنيون والسودانيون في بقاع ستي من الوطن العربي. ونحن في اليمن عموماً وحضر موت خصوصاً فقد نمسنا الأثر الإيجابية لهذه الجهود، وخصوصاً من أبناء السودان الشقيق وبالذات في مجال التربية والتعليم. ولذلك فإننا سنكتفي بما ذكرناه، وهو عيوض من فيض، ولن نخوض في تفاصيله لكونه في اعتبارنا هجرة داخلية وانتقالاً محدوداً للسكان

في داخل كيان الوطن العربي، ولأنه لا يدخل - كما نرى - في مقام الخسارة لأمتنا العربية، بل هو رصيد إيجابي لها في سعيها الدؤوب نحو التطور والتنمية. وإن كان البعض يرى أن أقطاراً عربية قد خسرت بعض الشيء من هجرة كفاءاتها إلى أقطار عربية أخرى. وهذا موضوع يتطلب بحثاً خاصاً للتعلم فيه.

**ثالثاً: الحجم التقديري للكفاءات العربية المهاجرة إلى خارج الوطن العربي**

وإشكالية الإحصاءات الرسمية بشأنه من الحقائق العلمية المؤسفة أن الباحثين العرب يجدون صعوبة بالغة في الحصول على معلومات وإحصاءات واضحة ودقيقة وصادقة من المصادر العربية الرسمية عن حجم الكفاءات العربية المهاجرة إلى خارج الوطن العربي، مما يعني تقصيراً خطيراً وسلبياً يقف أمام تلمس أبعاد هذه الظاهرة، وبالتالي يعوق وضع التصورات العملية في كيفية معالجتها بصورة سليمة وأمنة. ولا شك أن لهذا التقصير أسبابه العديدة ومنها الفنية والعلمية، ومنها الأسباب السياسية والأمنية في دول الاستقبال أو الإرسال، ومن ذلك عدم رغبة الأنظمة العربية في فضح نفسها علانية وعلى رؤوس الأثهاد بفشلها في استيعاب خيرة رجالها، وأكثرهم وعياً بمشاكل وهموم مجتمعاتهم، وأقدرهم على المساهمة الجادة في تطوير أوضاعهم، وهم لا يجدون أمامهم من سبيل سوى مغادرة أوطانهم طوعاً أو كرهاً بحثاً عن وطن بديل في الغربية وتحمل معاتها للقاسية.

ومن خلال المعلومات والإحصاءات القليلة المتاحة أمامنا عن حجم الكفاءات العربية المهاجرة إلى خارج الوطن العربي يمكن أن نقول إن حجم هذه الكفاءات المهاجرة ربما يتراوح في حدود نصف مليون عربي، إن لم يكن أكثر. وهم أولئك المشمولون في التوسيف العام للكفاءات، بمعنى من يحمل شهادة جامعية وما فوقها أو خبرة عملية ترقى إلى مستواها، وهم يمثلون حوالي ٥% من حجم الهجرة العربية إلى خارج الوطن العربي والمقدر عددها بحوالي عشرة ملايين عربي إن لم يكن أكثر.

وقد أشارت دراسة حول مشكلة هجرة الكفاءات العربية نشرت في دورية المستقبل العربي العدد ١٥ صفحة ٧ إلى أنه من المتوقع أن يصل عدد خريجي الجامعات العربية في عام ٢٠٠٠م إلى حوالي ١٢ مليون خريج، ولا شك أن بعضاً من هؤلاء الخريجين وجدوا طريقهم إلى خارج الوطن العربي، وبالذات إلى دول الغرب مما يرفع عدد الكفاءات العربية الموجودة في الغرب ربما إلى المليون عربي أو أكثر ويعني ذلك خسارة ليست هينة على الأقطار العربية التي بذلت أموالاً وجهوداً في تربية وتعليم وتدريب هذه الكفاءات المهاجرة.